ما هو Angiverilagen ؟

لا يوجد حتى الآن قانون بشأن الإبلاغ عن الأشخاص غير المسجلين. ما حدث حتى الآن هو أنه في نهاية أغسطس 2023، توجهت الحكومة بإجراء تحقيق لصياغة مشروع قانون بشأن الإبلاغ عن المخالفات. ولا تسميه الحكومة إبلاغا، بل واجب تقديم المعلومات.

التحقيق الذي يتناول كيفية تنفيذ عمليات الترحيل بشكل أكثر كفاءة، تم تعيينه بالفعل من قبل الحكومة السابقة، التوجيهات الجديدة هي توجيهات إضافية. والفكرة هي أن البلديات والسلطات ستكون ملزمة بإبلاغ مصلحة الهجرة السويدية أو الشرطة إذا تم التواصل بأشخاص يقيمون في السويد بدون تصريح.

وفي اتفاقية تيدو، تمت صياغة الأمر بشكل أكثر وضوحًا: "تقع على عاتق السلطات التي قد يتصل بها الشخص مسؤولية ضمان الحق القانوني للشخص في البقاء في السويد" (الصفحة 33).

ولذلك، يجب ألا يقتصر واجبهم على الإبلاغ عند اكتشاف شخص لا يحمل وثائق فحسب، بل يجب عليهم أيضًا معرفة ما إذا كان هذا الشخص غير مسجل.

ومع ذلك، فإن التوجيهات الإضافية التي تبنتها الحكومة لا تتضمن تلك الصياغة المحددة. إن الالتزام بتقديم المعلومات يعني أن جميع الموظفين سيكونون ملزمين بالمشاركة في الإبلاغ ليس في اتفاقية تيدو ولا في التوجيهات، لكن العديد من الوزراء أكدوا أن هذا هو المقصود.

يجب أن يقوم التحقيق بتحليل الاستثناءات المطلوبة - وما هي العواقب التي يمكن أن تترتب على ذلك إذا لم يتم الامتثال لالتزام المعلومات.

تحتوي التوجيهات الإضافية للتحقيق على عدد من المقترحات الأخرى بشأن التدابير اللازمة لضمان تنفيذ المزيد من عمليات الترحيل (ملخصنا):

- تمديد أو إلغاء فترة التقدم لقرارات الترحيل (حاليا أربع سنوات).
- تمديد حظر العودة (والتي تمنع الأشخاص الذين تم ترحيلهم سابقًا من الحصول على تأشيرة زيارة أو تصريح عمل، اليوم عادةً سنة أو سنتين).
- أخذ بصمات الأصابع وصور للأجانب في مواقف أكثر مما يحدث اليوم وأيضًا أخذ بصمات الأطفال دون سن السادسة (حاليا 14 عامًا).
- زيادة الفرص المتاحة للسلطات لتبادل بصمات الأصابع والصور الفوتوغرافية وأخذ بصمات أصابع جديدة للمقارنة وتحليل ما إذا كان من الممكن أيضًا استخدام عينات الحمض النووي لتحديد هوية الأجانب.
- زيادة إمكانيات إجراء فحوصات على الأجانب، وهي محدودة حاليًا من خلال حقيقة أنه يجب أن يكون هناك سبب وجيه للتحقق من شخص معين.
- منح الشرطة صلاحيات تفتيش أو مصادرة الهواتف المحمولة وما شابه ذلك في حالة فحوصات الهجرة.

إن التوجيهات التكميلية للتحقيق يتم صياغتها بشكل غامض باستمرار، فهي تدور حول "النظر ان كان ممكنا "، "البحث إن كان هناك حاجة" وألفاظ مشابهة (هذه الاقتباسات من الصفحة 6).

إن الكتابات الواردة في اتفاقية تيدو حول نفس الاقتراح تذهب بشكل مباشر إلى نقطة التدابير التي سيتم تنفيذها.

يجب أن يكتمل التحقيق بحلول 30 سبتمبر 2024 على أبعد تقدير. ويجب الإبلاغ عن الأجزاء المتعلقة بقانون التقدم وحظر العودة في وقت سابق، بحلول 31 يناير 2024 على أبعد تقدير.

بعد أن يقدم التحقيق مقترحاته، سيتم معالجة الإحالة قبل أن تقدم الحكومة مشروع القانون إلى البرلمان.

حصلت الشرطة بالفعل على عدد من الصلاحيات الجديدة للقيام، على سبيل المثال، بإجراء عمليات تفتيش جسدي وتفتيش المركبات ومصادرة جوازات السفر والمزيد أثناء عمليات فحص الهجرة. ومن المتوقع إجراء المزيد من التغييرات على القانون في هذا المجال بالفعل هذا العام.